

* جورج جقمان مستقبل النظام السياسي الفلسطيني بعد عرفات

من المرجح أن يدوّن في المستقبل أن إحدى أهم تركبات الرئيس عرفات أنه أنشأ نظاماً سياسياً في فلسطين لا بد من أن يتغير بعد وفاته. ذلك بأن الرئيس الراحل شكل نظاماً سياسياً وإدارياً كان هو بشخصه الصمغ اللاصق له. وهذا ينطبق أيضاً على حركة "فتح"، وبدرجة أقل على فصائل منظمة التحرير الفلسطينية.(1)

كان هذا معروفاً منذ مدة. وفي النقاشات الداخلية في حركة "فتح"، التي بدأت مع نهاية سنة 2002 بعد إعلان الولايات المتحدة وإسرائيل مقاطعة عرفات سياسياً، وخصوصاً بعد تهديد إسرائيل أكثر من مرة باغتياله أو بنفيه خارج فلسطين، نوقش موضوع ما بعد عرفات، وكان الرأي الراجح في حينه - كما قال أحدهم - أن لا خيار لحركة "فتح" سوى "الاصطفاف" وراء محمود عباس (أبو مازن). وهذا ما حدث، وإن كان في المرحلة الرابعة من المراحل التي مر بها أبو مازن خلال الأعوام الأربعة الماضية كما سنرى.

لكن الأسئلة في شأن المستقبل تبقى قائمة، حتى لو تمكنت القيادة الحالية لحركة "فتح" من التوحد حول أبو مازن بعد وفاة الرئيس عرفات. فالسؤال الأساسي يبقى عن مصير الحركة نفسها. وفي نقاش مستقبل النظام السياسي الفلسطيني لا بد من البدء بحركة "فتح" لأنه يُنظر إليها على أنها "حزب السلطة" خلال مرحلة أوسلو، ولأنها أيضاً حزب الرئيس عرفات.

وأسوة بالنظام السياسي الفلسطيني، وخصوصاً ما بعد أوسلو، تشكلت "فتح" كما هو معروف من عدة محاور ارتباط وحلقات متنافسة أحياناً، ومتعاونة أحياناً أخرى. ولأنها حركة غير ممأسسة، بمعنى أن هيئاتها ومجالسها الداخلية لم تكن فاعلة، ولم يكن لها دور فعلي في صنع القرار، كان الرئيس عرفات الضابط الأساس والعنصر الموحد للحركة.

وقد أضافت الانتفاضة الثانية بعداً آخر للصراعات الداخلية بظهور جيل آخر من الناشطين ميدانياً، سعى لتمثيله عدد من الأشخاص، بينهم مروان البرغوثي الذي ارتبط اسمه بكتائب شهداء الأقصى؛ هذا قبل أن تنفتت "الكتائب" إلى مجموعات غير ممركرة تصدر بيانات تتضارب أحياناً مع بعضها البعض.

في منتصف سنة 2003، ظهرت في الصحف والندوات نقاشات علنية بشأن مستقبل حركة "فتح". وكان من الجلي أن المطلب الإصلاحي في الحركة أضحى مطلباً ملحاً لدى الجيلين الثاني والثالث إزاء استئثار الجيل الأول بالقرار، من خلال استئنائه باللجنة المركزية برئاسة عرفات. والمقصود بالإصلاح هنا دور جيل "الداخل"، في "فتح"، في صنع القرار. وكما قال أحد الناشطين في إثر اجتماع المجلس الثوري في تشرين الثاني/نوفمبر 2004 للبحث في ترشيح أبو مازن لرئاسة السلطة: "رأيت نفس الأشخاص الذين كنت أراهم في تونس، وقد استحوذوا على زمن جيلين: جيل الشتات وجيل ما بعد أوسلو".

وقد واجهت القيادة الفلسطينية بعد وفاة الرئيس عرفات معضلة حقيقية تمثلت في أنها كانت مضطرة إلى القيام بعمليتين صعبتين في الوقت نفسه: إجراء انتقال سريع في القيادة، وانتخاب أمين سر جديد لمنظمة التحرير الفلسطينية ومرشح لحركة "فتح" لرئاسة السلطة الفلسطينية؛ الحصول على تأييد لذلك داخل الحركة قبل البدء بالإصلاح الداخلي، أي قبل تحقيق مطلب الأجيال التي تلت الجيل الأول المؤسس.

وقد ظهر التوتر والتنافر بين الحاجتين بوضوح في اجتماع اللجنة الحركية العليا الذي عقد في بيت لحم في النصف الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، والذي صدر عنه قرار كأنه ينطق بلسانين: الموافقة على ترشيح أبو مازن، واعتراض على آلية اتخاذ القرار. ودل ذلك على أن المطلب الإصلاحي سيوضع على الطاولة في المستقبل القريب، أي ما بعد الانتخابات الرئاسية. ومن المحتمل جداً أن تظهر بوادر التفتت داخل الحركة في انتخابات المجلس التشريعي. وقد جاء ترشيح مروان البرغوثي في حينه مؤشراً مبكراً إلى ما قد تؤول الأمور إليه.

في نهاية شباط/فبراير وبداية آذار/مارس 2005، تصاعدت حدة التوترات الداخلية في الحركة باستقالة نحو ثلاثين عضواً من "مكتب التعبئة والتنظيم" الذي يرئسه هاني الحسن، عضو اللجنة المركزية لحركة "فتح". وعلى الرغم من المساعي المتعددة لتدارك الأمر، فقد بقي هذا التوتر الداخلي عنصراً يمهّد لأزمات أخرى مقبلة. وسيكون المحك الأكبر هو قدرة الحركة على توحيد صفوفها في الانتخابات المقبلة للمجلس التشريعي.(2)

من هذا المنظور يبدو اختيار 17 تموز/يوليو موعداً للانتخابات لمجلس نيابي جديد محيراً بعض الشيء، لأنه يجيء قبل موعد انعقاد مؤتمر الحركة المقرر في آب/أغسطس 2005، والذي كان يمكن الاتفاق فيه على مرشحين محددين للحركة وتفادي التنافس المحتمل في الانتخابات نفسها بين مرشحين عن "فتح" للمجلس التشريعي. ومن الجدير بالذكر أن هذا التنافس بين مرشحين عن الحركة تم أيضاً في انتخابات سنة 1996، وبوجود الرئيس عرفات. لكن من منظور الرئيس الراحل كان ذلك في حينه حلاً لمشكلة، أي تفادي الاختيار من جانب هيئات الحركة، في الحالات التي أصر فيها أكثر من مرشح من "فتح" على خوض الانتخابات ممثلاً عن الحركة، لأن من سيربح في النهاية سيكون من أحد أجنحة "فتح" على أية حال. أي أن الرئيس، كما يبدو، اعتمد طريقة الاختيار "الداخلي" من جانب جمهور الناخبين العام. وما سمح بذلك، كما هو واضح، عدم وجود منافس جدي لحركة "فتح" في تلك الانتخابات بسبب مقاطعة "حماس" وعدد من فصائل منظمة التحرير الفلسطينية. لكن هذا لن يتكرر في الانتخابات التشريعية المقبلة.

إن الاحتمالات المتعلقة بمستقبل "فتح" ما زالت، في الواقع، مفتوحة. وفي السياق الأعم، هناك عناصر جذب تدفع في اتجاه وحدة الحركة، وهناك عناصر طرد تدفع في اتجاه التفتت. ومن الواضح أن اسم حركة "فتح" سيستمر لأسباب تاريخية، أي الحاجة إلى الاستمرارية في التاريخ الحي في الأذهان، ولأن "فتح" أيضاً حزب الرئيس عرفات. لكن إذا كان من الواضح أن اسم الحركة لن يندثر، فإن هذا بحد ذاته لا يمنع التفتت داخلها. ونستذكر هنا أن الحركات الانشقاقية داخل "فتح"، وخصوصاً "فتح الانتفاضة"، حاولت الإبقاء على الاسم لكنها اندثرت لعدة أسباب، أهمها وجود الرئيس الراحل على رأس الحركة في حينه. وبالنسبة إلى "فتح الانتفاضة" فقد أصبحت تعرف بعد الانشقاق على نطاق واسع أنها مجموعة "أبو موسى".

أمّا العنصر الأساسي الآخر الذي يدفع في اتجاه وحدة "فتح"، فيكمن في أن مطلب الانتخابات داخل الحركة سيكون مطلباً له شرعية لا يمكن أن تقاوم. وهذه سمة ستلازم النظام السياسي الفلسطيني في المستقبل، ليس فقط لأن عرفات خضع لهذا "الممر الإجباري" بموجب اتفاق أوسلو، وليس فقط لأنه وصف نفسه خلال العامين الماضيين بأنه الرئيس المنتخب في وجه من أراد تهميشه سياسياً، بل لأنه أيضاً أحد أسس الشرعية السياسية في عالم اليوم.

في المقابل، تكمن عناصر التفتت في مقاومة محتملة للأسس الجديدة للشرعية داخل "فتح"، أي الانتخابات والمأسسة وإصلاح النظام الداخلي، من جانب الرعيل الأول الذي ما زال يمسك بزمام الأمور داخل الحركة ولو مؤقتاً. (3) إنما من المرجح أن تنشأ "فتح جديدة"، أو متجددة، بفعل الانتخابات، ربما على مراحل، وبعد تجاذبات قد ينجم عنها ظهور حركات انفصالية. لكن الأمر سيؤول، في النهاية، إلى من يعتمد الانتخابات كأسس جديدة للشرعية الداخلية، ولو بعد حين.

لقد انتهى زمن "الشرعية التاريخية" بعد رحيل عرفات. وسيشكل هذا منعطفاً مهماً لمستقبل فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، لكن ليس لـ "حماس"، التي تواجه أوضاعاً مختلفة، وإن كانت هي أيضاً في قيد التحول والانتقال من مرحلة إلى أخرى كما سنرى. وبحلول "الشرعية الانتخابية" مكان "الشرعية التاريخية" ستواجه فصائل منظمة التحرير، باستثناء "فتح"، منعطفاً مصيرياً. ذلك بأن الانتخابات، وخصوصاً التشريعية منها، ستفقد بعض هذه الفصائل صفته التمثيلية، أو ستعطيه حجمه الفعلي إن خاض الانتخابات.

كان انسداد النظام السياسي أمام التغيير خلال عهد الرئيس الراحل هو الذي أجل ظهور أحزاب أو تيارات سياسية جديدة إلى جانب "حماس" و"فتح". وبقيت "الشرعية التاريخية" ملازمة لفصائل منظمة التحرير، وأساساً بسبب استمرار اعتمادها من جانب عرفات في إطار اللجنة التنفيذية للمنظمة، على الرغم من ضمور قواعدها من الأعضاء والمؤيدين، وعلى الرغم من أدائها المتواضع في استطلاعات الرأي.

وخلال الانتفاضة الثانية، سلكت "حماس" طريق الفصائل نفسها للحصول على "الشرعية النضالية"، الأمر الذي أدى إلى ازدياد رصيدها لدى الجمهور خلال الأعوام الأربعة الماضية. وقد سعت خلال العامين الماضيين لتحويل هذا إلى رصيد سياسي، ورفعت شعار "شركاء في الدم، شركاء في القرار".

لكن السؤال الأهم المستقبلي، المعني بالنظام السياسي الفلسطيني، لا يتعلق بمستقبل فصائل المنظمة، وإنما بموقع جمهورها السابق، وما إذا كان سيشكل جزءاً منه قاعدة انتخابية لـ "التيار الثالث": أي تكتل سياسي آخر إلى جانب "فتح" و"حماس".

تبرز استطلاعات الرأي على مدى سبعة أعوام إمكان تبلور مثل هذا التيار نظراً إلى أن نسبة تتراوح بين 25% و50% تقريباً تفضل خياراً آخر غير "حماس" و"فتح". وتتراوح هذه النسبة بين هذين الرقمين تبعاً للأوضاع السياسية والميدانية عند إجراء هذه الاستطلاعات. وقد شهدت الانتخابات الرئاسية بداية تبلور هذا التيار، لكن الانتخابات التشريعية ستحسم الأمر بشكل واضح.

ومن منظور ديمقراطية النظام السياسي في فلسطين واستقراره أيضاً، من المفضل أن يتشكل المجلس التشريعي الجديد من عدة محاور أو مراكز قوى، وعلى الأقل ثلاثة: "فتح"، و"حماس"، وتكتل التيار الثالث. ذلك بأن اقتصره على "فتح" و"حماس"، وعلى وجه الخصوص إن كانت الأعداد متقاربة، سيؤدي إلى مجلس فيه استقطاب مستمر يضعف شرعية القرار السياسي، وسيكون في كل الأحوال غير ممثل بما فيه الكفاية للتعددية السياسية والفكرية الموجودة في المجتمع الفلسطيني. لكن هذا مرهون أيضاً بنوع القانون الانتخابي المعدل في قيد النظر في المجلس التشريعي منذ عامين، والذي أثار وما زال يثير جدلاً واسعاً في الأوساط السياسية. (4)

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن القانون الانتخابي هو أحد أهم العناصر المشككة لأي مجلس تشريعي جديد. ومن المعروف أن "لعبة الانتخابات"، أي حسم النتائج سلفاً فيما يتعلق بتركيبة المجلس، تبدأ بنوع القانون، وما إذا كان

يقصي أو يحجم طرفاً أو أطرافاً، أو أنه يسعى ما أمكن لتمثيل أكبر عدد من القوى الفاعلة في المجتمع. وهذا يرتبط مباشرة بشرعية النظام السياسي. فكلما زادت درجة الإقصاء قلت شرعية النظام. ولنا في لبنان عبرة، إذ يحدث فيه الجدل منذ أعوام بشأن الإقصاء أو الإنصاف في تمثيل جميع الأطياف السياسية في النظام السياسي، كنتيجة لنظام انتخابي يعدل مرة كل أربعة أعوام.

في كل الأحوال، من التبعات المهمة لوجود انتخابات في فلسطين أنه لن يكون في الإمكان العودة إلى المعادلات السابقة لغرض إعادة بناء هيئات منظمة التحرير الفلسطينية. فـ "حماس" لن تقبل، بعد انتخابات المجلس التشريعي الجديد، أن تسمى الفصائل نفسها ممثلي الشتات الفلسطيني، إن كان أداء الفصائل في الانتخابات متوازماً كما هو مرجح. ولن يقبل ذلك ممثلو أي تيار ثالث قد يظهر في المجلس الجديد. وبما أن مطلب الحفاظ على وحدة تمثيل الشعب الفلسطيني ضمن إطار منظمة التحرير سيبقى مطلباً ملحاً، فسيتم النظر مجدداً في سبل تمثيل "الخارج"، على الرغم من أن الحلول ليست واضحة وسهلة في غياب إمكان إجراء انتخابات في مختلف مواقع وجود الفلسطينيين. ومن المتوقع أن يحتدم النقاش بشأن الموضوع مستقبلاً، وخصوصاً بوجود مطالبات بعقد المجلس الوطني الفلسطيني في بلد عربي في أقرب فرصة. ومن غير المتوقع أن يتم ذلك قريباً، وحتى لو تم فسيجري الطعن في شرعية الممثلين، ولا سيما إن كان سبق ذلك انتخابات لمجلس نيابي جديد بوجود تمثيل محدود لفصائل المنظمة، باستثناء "فتح".

ومن تبعات الانتفاضة الثانية واعتماد آلية الانتخابات أساساً للشرعية السياسية، أن "فتح" ستجد نفسها في وضع يختلف عن السابق؛ أي انتهاء عهد التفرد بالقرار السياسي الفلسطيني. وسيشكل هذا مخاضاً سياسياً لا بد من أن تمر "فتح" به. وعلى الرغم من وجود قناعات داخل الحركة بأن هذا المسار ضرورة لا بد منها، فإنها لا تزال تحتوي معاقل متشبثة بالقديم.

وهنا يجب الإشارة إلى أن من أصر على إجراء الانتخابات البلدية قبل وفاة الرئيس عرفات من داخل "فتح" كان أسرع من غيره في التقاط مؤشرات المستقبل. وهذا موقف يجب أن يسجل لهم لأنه انطوى على مغامرة من المنظور التقليدي داخل الحركة، لأن النتائج لم تكن مضمونة على الرغم من كل الحسابات والاحتياطات، كما برهنت نتائج الانتخابات البلدية في غزة في كانون الثاني/يناير 2005.

ووجود "حماس" في النظام السياسي الفلسطيني، إضافة إلى "التيار الثالث" المتوقع وجوده في المجلس التشريعي الجديد، يمثل خطوة مهمة على طريق ديمقراطية الحياة السياسية الفلسطينية ودفن برنامج الإصلاح الداخلي إلى الأمام، الذي تحتاج "فتح" إليه أيضاً للبقاء كتيار رئيسي في الساحة الفلسطينية. إن عدم إصلاح "فتح" سيعني في الأمد الأطول أنها آيلة إلى الاندثار، لكن من غير المتوقع أن يحدث ذلك، حتى لو مرت الحركة بمخاض عسير، وسيكون لأبي مازن دور أساسي في قيادة "فتح" المتجددة إن قيض له الاستمرار في منصبه عامين على الأقل.

وسيعض مجلس مثل هذا قيوداً على القرار السياسي والإداري لأية حكومة فلسطينية مقبلة، ويوفر لها معارضة داخلية نشيطة قد تسعفها أمام ضغوط إسرائيل والولايات المتحدة. ومن غير المستبعد أن تصبح الحياة السياسية في فلسطين أكثر ديمقراطية من أي بلد عربي. فقط إسرائيل والولايات المتحدة يمكنهما أن تمنعا ذلك بإعاقة إجراء الانتخابات النيابية، خشية ديمقراطية القرار السياسي الفلسطيني.

ومن الجلي أن تطور النظام السياسي الفلسطيني لن يتم بمعزل عن مؤثرات خارجية، أهمها العلاقة المستقبلية بإسرائيل، بما في ذلك نوع الدولة التي يمكن أن تنشأ، وطبيعة علاقة هذه الدولة بإسرائيل.

وبما أننا ما زلنا في مرحلة انتقالية سابقة لخريطة الطريق، فإن مشروع أبو مازن يتسم بالوضوح، على الرغم من أنه محفوف بالمخاطر أيضاً، لأنه يتطلب تجاوزاً كبيراً من جانب الحكومة الإسرائيلية. وخلال الأعوام الأربعة الماضية، مر أبو مازن بأربع مراحل لم يكن إلا في اثنتين منها "رجل المرحلة". فلم يكن كذلك في بداية الانتفاضة حين عبر بوضوح وجرأة أدبية ملحوظة عن موقفه من استخدام السلاح. بعد ذلك، أصبح رجل المرحلة في النقاشات الداخلية في "فتح" في نهاية سنة 2002، حيال إمكان قيام إسرائيل بتنفيذ تهديداتها باغتيال الرئيس عرفات، أي كخلف له. ومع قبوله رئاسة الحكومة في سنة 2003 لم يكن رجل المرحلة، وللأسباب التي ذكرها هو في خطابه أمام المجلس التشريعي في أيلول/سبتمبر 2003؛ أي مسعى إسرائيل لإفشاله إضافة إلى عوامل داخلية أيضاً. وبعد أربعة أعوام منهكة من الدمار والحصار والإفقار، منحه الجمهور الفلسطيني الثقة وبتوقعات عالية. ولم يتصرف أبو مازن كسياسي تقليدي يسعى لاستمالة الجمهور، بل إن الجمهور وصل إلى النقطة نفسها التي بدأ بها أبو مازن قبل أربعة أعوام.

ويسعى أبو مازن الآن لإخراج الملف الفلسطيني من دائرة "الإرهاب" التي وضعت فيها إسرائيل والولايات المتحدة، ثم العودة إلى خريطة الطريق، إن كان هذا في حيز الممكن. غير أن استمرار وجود السلطة الفلسطينية مرهون بوجود مسار سياسي مقنع للجمهور. إن "التهدة" أو الهدنة، سواء كانت معلنه أو مضمرة، سينتهي مفعولها مع مرور الوقت، إذ هناك تناقض بين وجود سلطة فلسطينية وعدم وجود مسار سياسي، لأن الفراغ قد يعبأ ميدانياً من جانب عدة أطراف.

وعليه، إذا سعت إسرائيل لإفشال أبو مازن ينشأ السؤال من منظور إسرائيل والولايات المتحدة والدول الأوروبية: ماذا بعد أبو مازن؟ إن عدم العودة إلى خريطة الطريق، وهو مطلب السلطة الفلسطينية الرسمي، يشكل إحدى طرق إفشال أبو مازن؛ أي عدم وجود مسار سياسي يمكن للسلطة الفلسطينية أن تقدمه للجمهور، كتقدم ولو بالتدرج. هذا إلا إذا كان تفسير النظرة الاستراتيجية للحكومة الحالية في إسرائيل بأنها تفضل الصراع الميداني المفتوح، أو العودة إليه بعد فترة من الزمن في نطاق صراع إقليمي واسع، سواء مع إيران أو سورية وحزب الله.

وإذا استُبعد هذا التفسير يصبح من غير المستبعد العودة إلى خريطة طريق معدلة، على الأقل من ناحية التواريخ. وأستذكر هنا مواقف شارون العلنية فور انتخابه في بداية سنة 2001، والتي قال فيها إن نظرتة إلى المسار السياسي المفضل تكمن في اتفاق طويل الأمد ينشئ دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة. وقامت إدارة بوش لاحقاً بترجمة هذا الموقف إلى خريطة الطريق.

غير أن وجود الجدار العازل، والفصل الجغرافي، واستمرار الاستيطان، ستؤدي كلها إلى عودة إلى أساليب مقاومة الانتفاضة الأولى، وسيشكل الجدار أحد محاورها. هذه الأساليب موجودة الآن، لكنها لا تحظى بالفتات كاف بوجود صراع مسلح. وقد تجد السلطة الفلسطينية نفسها في موقع شبيه بالموقع الذي كانت فيه خلال الانتفاضة الثانية بوجود عرفات. فإن لم تحدد موقفها من نشاطات مقاومة الجدار ستُخرج داخلياً، وإن حددت موقفاً وموقفاً ستتهدمها إسرائيل بالتحريض والتواطؤ وتحملها المسؤولية.

وهذا ما شكل التناقض الأساسي خلال الأعوام الأربعة الماضية: وجود سلطة فلسطينية ووجود مقاومة في الوقت نفسه. ذلك بأن مبرر وجود السلطة هو وجود مسار سياسي يفترض ضمناً، من منظور الجمهور الفلسطيني، أنه سيؤدي إلى إنشاء دولة فلسطينية ذات سيادة. لكن مع توقف المسار السياسي، وخصوصاً بعد فشل محادثات كامب ديفيد واندلاع الانتفاضة، نشأ التساؤل عن موقع السلطة ودورها، ونشأ المأزق: إن لم تشارك في أعمال المقاومة ولم توفر حماية للجمهور من غزوات الجيش الإسرائيلي واعتقالاته واغتيالاته، لن يكون هناك مبرر لاستمرار

وجودها من منظور الجمهور الفلسطيني. وإن شاركت، بشكل مباشر أو غير مباشر، تصبح هدفاً لإسرائيل، أو كحد أدنى تحملها مسؤولية اعتماد العنف وسيلة بدلاً من المفاوضات.

وقد أمسك عرفات العصا من الوسط: دعم غير رسمي للمقاومة، وإحجام رسمي لمختلف الأجهزة الأمنية عن المشاركة في المقاومة (باستثناء حالات فردية). ووجدت السلطة الفلسطينية نفسها في وضع لا تحسد عليه. فقد حملتها إسرائيل المسؤولية، وسعت لعزل عرفات سياسياً بتأييد من إدارة بوش. وفي الوقت ذاته، لم تجد نفسها في مأمن من نقد الجمهور الذي كان يطلب دوراً أوضح لها. وفي نهاية سنة 2003، تعالت عدة أصوات ظهرت على شكل مقالات في الصحف ومدخلات في ندوات علنية، تساءلت عن جدوى استمرار وجود السلطة في ظل احتلال فعلي، وبدا مطلب حل السلطة جذاباً إلى درجة تداوله في أوساط السلطة نفسها، ولو لفترة قصيرة.

ومن الممكن أن تجد أية سلطة فلسطينية جديدة نفسها في وضع مشابه مستقبلاً. ذلك بأن وجود سلطة فلسطينية ووجود مقاومة في الوقت نفسه، مهما يكن شكلها، في غياب مسار سياسي مقنع للجمهور، سيضعها بين المطرقة والسندان. وسيشكل استمرار الاستيطان ووجود الجدار الفاصل وقوداً لأي تحرك مقاوم مستقبلاً، حتى لو أخذ أشكالاً أقرب إلى آليات وأساليب العمل الميداني للانتفاضة الأولى. وهي أشكال موجودة حالياً، ومن المتوقع أن تتعاضد بوجود وقف لإطلاق النار، وهو ترتيب هش في كل الأحوال في غياب مسار سياسي يتعدى الانسحاب من غزة.

وستجد الأحزاب والحركات الممثلة في المجلس التشريعي الجديد أنه لن يكون في إمكانها البقاء على الحياد بوجود مقاومة على الأرض. وستقوم إسرائيل باعتقال عدد أكبر من أعضاء المجلس التشريعي مما قامت به خلال الأعوام الأربعة في الانتفاضة الثانية، ذلك بأن محور العمل السياسي سيكون في هذا المجلس، بخلاف الوضع السابق الذي هيمن فيه الرئيس عرفات على النظام السياسي الفلسطيني بأكمله.

إن الافتراض الضمني لمعادلة أوسلو، من منظور فلسطيني، كان أنها ستؤدي إلى حل نهائي. وكانت هذه مغامرة من الجانب الفلسطيني كما قال أبو مازن نفسه في حينه. في المقابل، إن أوسلو 2 (أي خريطة الطريق) في أوضاع دولية وإقليمية غير حميدة، ستكون مغامرة أكبر في الأمد الأطول. ويسعى أبو مازن حالياً لأن يعدل خريطة الطريق من خلال مطالبته المتكررة بالعودة مباشرة إلى المفاوضات النهائية بعد إتمام المطلوب من الجانب الفلسطيني في المرحلة الأولى من خريطة الطريق؛ أي إيقاف "العنف" والمقاومة.

لكن لا يبدو حتى الآن أن هناك تجاوباً مع هذا المطلب من جانب إسرائيل أو الإدارة الأميركية. ومن غير المتوقع أن يبدأ أي مسار سياسي قبل ربيع سنة 2007، أي بعد الانتخابات في إسرائيل المقرر أن تتم في تشرين الثاني/نوفمبر 2006، وبعد إتمام الانسحاب من غزة في نهاية سنة 2005.

وستكون فترة العامين المقبلين اختباراً عسيراً لأبي مازن وللأحزاب والحركات الفلسطينية، إذ سيطلب منها استمرار التهدئة بوجود فتيل الاستيطان والجدار المفجر. وسيتوقف الكثير على موقف الجمهور الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، الذي يرغب الآن في التهدئة. وفي حال تغير هذا الموقف ستجد السلطة الفلسطينية المتجددة بعد انتخابات المجلس التشريعي أن لا مناص من الاختيار. فإذا اختارت الوقوف مع جمهورها كما فعل الرئيس عرفات ستجد أنها ليست شريكاً لإسرائيل، إن بقيت إسرائيل على حالها كما هي الآن □.

المصادر

(*) أستاذ في برنامج الماجستير في الديمقراطية وحقوق الإنسان، ودائرة الفلسفة والدراسات الثقافية في جامعة بيرزيت.

(1) ليس المقصود بعبارة "النظام السياسي الفلسطيني" ما إذا كان رئاسياً أو برلمانياً، وإنما النظام السياسي الذي أنشأه الرئيس عرفات، وخصوصاً بعد أوسلو، في الضفة الغربية وقطاع غزة. فيما يتعلق بصفات هذا النظام الزبائني الرئيسية من أكثر من منظور، راجع: جميل هلال، "النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية" (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية؛ رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1998). راجع أيضاً:

Mushtaq Husain, George Giacaman and Inge Amundsen, eds., State Formation in Palestine: Viability and Governance during a Social Transformation (London and New York: Routledge Curzon, 2004), pp. 141-167.

(2) راجع: "الانتفاضة الشبابية في فتح: بداية أم نهاية؟"، "الأيام" (رام الله)، 2005/3/9.

(3) موضوع الإصلاح داخل "فتح" مطروق علناً في الصحف ووسائل الإعلام الأخرى الفلسطينية منذ أواسط سنة 2003 على الأقل. وقد اشتدت حدة وصراحة النقاشات العلنية بشأن الموضوع بعد وفاة الرئيس عرفات. راجع، مثلاً، عدة مقالات لكتاب الرأي في جريدة "الأيام" في شباط/فبراير وآذار/مارس ونيسان/أبريل 2005، وخصوصاً مقالات عبد الله عواد، وطلال عوكل، وهاني المصري، وهاني حبيب. راجع، أيضاً، عدة مقالات عن الموضوع في مجلة "الطريق"، العدد 23، نيسان/أبريل 2005، والتي توزع كملحق مع جريدة "الأيام".

(4) من أمارات التفتت داخل حركة "فتح"، أي عدم وجود إطار أو مجلس أو فرد يمكن أن يحسم قرار الحركة بعد وفاة الرئيس عرفات، مآل قانون الانتخابات الجديد. وفي آخر حلقة من مسلسل نقاش القانون لما يزيد على عامين، أنه بعد تقديم "مبادرة فتح" في مؤتمر القاهرة (15 - 17 آذار/مارس 2005) بتبني "النظام المختلط مناصفة" (50% نسبي لدائرة واحدة للضفة والقطاع، و50% أغلبي لدوائر متعددة، وهو مطلب معظم فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، وعدة مؤسسات مجتمعية تعنى بالشأن العام)، وتضمنين هذه المبادرة في البيان الختامي للمؤتمر كـ "توصية" للمجلس التشريعي، لم يوافق نواب حركة "فتح" في المجلس التشريعي على هذه المبادرة حتى تاريخ كتابة هذه السطور (2005/4/10).

وأكد كل من سمير المشهراوي وصخر بسيسو، عضوي حركة "فتح" في حوار القاهرة، أن هذه "مبادرة حركة فتح"، لكن لا أحد في "فتح" على ما يظهر يستطيع أن يلزم أعضاء الحركة في المجلس التشريعي بها بعد وفاة الرئيس عرفات، بمن في ذلك أبو مازن. ويجري النقاش حالياً مع أعضاء المجلس في شأن خيارات أخرى، بينها تمثيل نسبي كامل لدائرة واحدة فقط.

فيما يتعلق بنص البيان الختامي وتفصيلات أخرى، راجع: "الأيام" (رام الله)، 2005/3/18. راجع أيضاً: جورج جقمان، "ما يجب أن يقال بصراحة للمجلس التشريعي"، "الأيام" (رام الله)، 2005/2/12.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر: http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx